# الفصل الرابع

## تنمية المجتمعات الريفية

استعرضنا فى مستهل الفصول الثلاثة السابقة بعض القضايا الرئيسية التى تناقش المتغير الأول من موضوع هذه الدراسة وهو الحكم المحلى فأوضح العلاقة الوظيفية التى تربط الحكم المحلى وبين ارتكازه إلى أساليب إدارية علمية كى يحقق الدور المنوط به فى مجال التنمية ، وركز الباحث على مفهوم الإدارة العلمية التى تأخذ فى مضمونها الجانب الإنسانى فى الإعتبار إلى جانب مقومات الجانب المادى وهى نظرة تتفق والاتجاه العلمى فى علم الاجتماع وأنه من أجل تحقيق حكماً محلياً قائماً على أسس علمية ينبغى أن يستعان فى سبيل تحقيق ذلك بعملية التوجيه والتنمية الإدارية والتدريب للعاملين على تنفيذ نظام الحكم المحلى ، فضلا عن الإشارة إلى أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج كأسلوب من أساليب الإدارة العلمية التى شاع استخدام مفهومها فى مجتمعنا فى السنوات الأخيرة .

وكان حرى بالمؤلف أن يناقش المضمون الفلسفى التشريعى لإطار الحكم المحلى فأثار من أجل ذلك مجموعة من القضايا القانونية ذات البعد الاجتماعى حين تناول دراسة العلاقة بين المفهوم اللامركزى والمفهوم المركزى من ناحية وعلاقة المفهوم بنظام الحكم المحلى الذى يرتبط ارتباطاً عضوياً بالنظام السياسى فى أى مجتمع من المجتمعات .

وحاول بعد ذلك أن يعطى نموذجاً تطبيقياً لكافة الفلسفات والقضايا التى أثيرت فتحدث عن تجربة الحكم المحلى فى مصر بدءاً من تطبيق نظام اللامركزية حتى تطبيق نظام الحكم المحلى وأشار من خلال ذلك إلى بعض القوانين المنظمة لذلك والتى توضح إلى جانب المسائل التشريعية التى تحكم

طبيعة العلاقة بين السلطة المحلية والسلطات المركزية وتوضح الهدف من التطبيق وهو دراسة المشكلات وتنمية المجتمعات المحلية .

وجدير بالذكر أننا حاولنا استعراض بعض القضايا التنموية التى تبدو من خلال المجتمع الريفى وذلك قبل مناقشة العلاقة الوظيفية التى تربط بين متغيرى موضوع الدراسة وهما الحكم المحلى والتنمية الريفية فى الفصل القادم ؛

وتتم مناقشة – فى هذا الفصل – مجموعة من قضايا تتعلق بعملية التنمية بشكل عام وتتعرض لذلك إلى الخصائص الديمجرافية والبناء السياسى للمجتمعات النامية وانعكاس ذلك على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثم نشير إلى مفهوم التنمية الزراعية باعتبارها مصدراً من مصادر الإنتاج الغذائى وكيف يمكن قيام ثورة زراعية تواجه تحديات و معوقات تلك التنمية الزراعية فضلا عن إبراز الاتجاهات نحو هذه التنمية وما ينبغى أن تفعله السياسة الزراعية فى هذا المقام .

ويوضح فى موضوع آخر المقصود بعملية التنمية الريفية المتكاملة موضحين إطار هذه العملية على النطاق العالمى مستعينين فى ذلك بتقارير البنك الدولى موضحين الإطار الثقافى والاجتماعى والاقتصادى للتنمية الريفية مع توضيح استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة مع إعطاء نماذج لهذه التنمية .

**البناء السياسى والديمجرافى للمجتمعات النامية وانعكاس ذلك على خطط التنمية بها :**

إنه فى إطار دراستنا للمفهوم التنموى فى المجتمعات النامية تجدر الإشارة إلى توضيح معالم البناء السياسى والديمجرافى لهذه المجتمعات ؛ تلك المعالم التى لها أكبر الأثر فى دفع حركة التخطيط والتنمية إلى الأمام لتحقيق المستهدف منها أو العكس تعمل على إعاقة حركة التقدم المـــادى والإنسانى فى هذه المجتمعات .

البناء الديمجرافى – إن دارس المؤشرات الإحصائية لسكان العالم النامى مقارنة بالعالم المتقدم يلاحظ بما لا يدع مجالا للشك أن معدلات المواليد فى المجتمعات النامية تزيد كثيراً عن معدلات المواليد فى المجتمعات المتقدمة فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات بها عن الحالة فى المجتمع المتقدم، وإن بدأت معدلات الوفاة فى الهبوط نتيجة للوعى الصحى والاكتشافات الطبية . إلخ الأمر الذى ينتج زيادة طبيعية فى السكان لأن المعدلين لا يسيران فى توازى ويترتب على ذلك من ناحية أخرى هبوط مستوى المعيشة عن مثيله فى دول العالم المتقدم وما يترتب على ذلك الهبوط من آثار صحية واجتماعية . . الخ الأمر الذى يدفع السكان للهجرة بحثاً عن مصادر رزق وفيرة سواء فى داخل المجتمع الواحد أو خارجه وبطبيعة الحال فإن هذه الزيادات السكانية لا شك سوف تؤثر على حجم الأسرة وشكل الرعاية المقدمة لأفرادها .

وقد تبين من دراسة أسباب ارتفاع معدلات المواليد فى المجتمعات الأقل نمواً رغبة الزوجين فى أكبر عدد من الأبناء لدوافع اقتصادية واجتماعية ويكون نتيجة ذلك ارتفاع فى معدلات المواليد الخام فى المجتمع النامى عنه فى المجتمع المتقدم بنسبة ٧ر١٦ فى مقابل ١٢ فى الألف على التوالى .

وهناك مؤشر له دلالته الاقتصادية والحيوية وهو العلاقة بين ارتفاع معدلات المواليد بالمقارنة بين عمر الأبوين مقدار ما أنجباه من الأبناء إذ الملاحظ فى المجتمع النامى هبوط سن الزواج الأمر الذى يعطى للأب أو للزوجين فرصة إنجاب أكبر عدد من الأبناء ومعنى ذلك حدوث زيادة طبيعية فى عدد السكان يكون من آثارها أيضاً زيادة الطلب على الأستثمار والضغط على الموارد (١) :

يحمل البناء الديمجرافى للمجتمع النامى إذن عوامل زيادة سكانية

---

(1) Simon Kuznets : modern Economic growth, oxford & IBH Publishing co, New Delhi 1966 P 437.

رهيبة تعد من أخطر معوقات حركة التخطيط والتنمية فيه . وبالتالى فإن المخطط الاجتماعى والاقتصادى لابد أن يراعى هذه الظروف وهو بصدد وضع برامج ومشروعات التنمية .

البناء السياسى — إن الحديث عن البناء السياسى يشير إلى ظاهرة الطبقات السياسية والاقتصادية والتى يكون لها أثرها على مظاهر الحياة الاقتصادية والتنموية القائمة بشكل أو بآخر ، ويلاحظ أن المجتمعات النامية غير مستعدة سياسياً سواء فى الحكومات أو الأحزاب السياسية فقد تمثل الشائعة وزنا له أثره فى البناء السياسى وهذا يخالف ما هو متبع فى العالم المتقدم الذى يعتمد على أساليب أستطلاع الرأى ، كما يلاحظ أيضا إنتشار الجماعات، ذات النفوذ والسيطرة فى المجتمعات النامية ، فضلا عن أن نيارات هذه المجتمعات تكون عاجزة عن إعداد كوادر سياسية من القيادات المتوسطة المتفهمة لفلسفة وأيديولوجية مجتمعاتها ، أضف إلى ذلك أن الأقتصاد النامى يعوزه القرار السياسى الحكيم فضلا عما يحدث من أخطاء سياسية تؤثر فى مسار الحركة الأقتصادية ، لذلك فإنه من المتطلبات السياسية للمجتمعات النامية ضرورة أحداث شكل من أشكال الثبات فى نظمها السياسية وهو مطلب حيوى يشجع الفرد والجماعة على الإسهام بشكل ما فى التخطيط للموارد من أجل الحصول على العائد المجزى وأن وجد نظام سياسى قوى يتمكن من معالجة كافة أشكال الصراعات الاقتصادية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية كما أن توفر شكل من أشكال الانطباعات الحسنة لدى الجماعات الاقتصادية المؤثرة سوف يخلق التحامات متطورة يمكن أن تعنى بها الحكومات وأن تحافظ عليها باتخاذ القرارات المناسبة .

وليس من شك فى أن المتطلبات السياسية المتعلقة بثبات النظام السياسى يعد أمرا على جانب كبير من الأهمية والمطلوب إجراءات سياسية لها واقع عملى خصوصا مع الاستغلال السياسى والاقتصادى وتوفر الخبرات الكافية فى الجوانب الاقتصادية وليس من شك فى أن فترة تحول المجتمع من المرحلة

التقليدية إلى مرحلة التحديث الاقتصادى والسياسى يساعد على وضع إطار لأنماط اجتماعية تعكس مدى التقدم الاجتماعى والاقتصادى ومدى القدرة على علاج كافة المشكلات التى تعوق حركة التقدم(١) .

وجدير بالذكر أن هناك رابطة قوية بين الأوضاع الديمجرافية والسياسية داخل المجتمع فزيادة عدد السكان لا بد أن تواجه بقرار سياسى رشيد سواء من أجل وضع خطة للتنمية الشاملة لمواجهة هذه الزيادة أو الارتفاع بمستوى وعى السكان لقبول فكرة تنظيم النسل أو غير ذلك من أمور ومعنى ذلك أن البناء السياسى فى المجتمع له خطورته وأهميته فى كافة النواحى الأخرى اقتصادية كانت أو اجتماعية .

انعكاس البناءات السياسية والديمجرافية على خطة التنمية — يبدو انعكاس البناء السياسى والديمجرافى على خطة التنمية الشاملة حين نعلم أن التخطيط لعملية التنمية يرتكز إلى استراتيجية معينة باعتبار أن التنمية تعد مدخلا لحدوث تغيرات اجتماعية كثيرة بفعل ما تحدثه من ديناميات داخلية ذلك أن حدوث التنمية معناه حدوث فعل جديد يحمل مضموناً أيديولوجياً معيناً ويعكس اتجاه الحكومات نحو تنمية مجتمعاتها بأسلوب منظم يحقق الأهداف المرسومة ويرفع من مستوى المعيشة ويطور المجتمعات إلى أفضل مستخدمة فى ذلك كافة أساليب التقدم التكنولوجى مع توفير كافة الخدمات الأساسية اللازمة للسكان مع القضاء على كافة مظاهر البؤس وبمعنى آخر تحسين المستوى الاقتصادى والمعنوى للسكان ، والتنمية كفعل تعنى التوازن بين النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، ولكن النقطة المعيبة هى أن الناس دائماً يركزون على الصورة الناصعة للتنمية دون التركيز على حركة التغير الاجتماعى الذى تحدثه التنمية والذى ربما يقود إلى مشكلات لا حصر لها ، ذلك أن التنمية ينبغى أن تصاغ فى إطار من القيم الثقافية السائدة و مستحدثات

---

(1) Simon : Ibid P 445.

النظام الاجتماعى ومعنى ذلك أن ترشيد السلوك الإنسانى يؤثر بطريقة أو بأخرى على اتجاه حركة التنمية ذاتها(١) .

هذه الاستراتيجية التنموية لها أساس نظرى يبدو من خلال دراستنا لكافة مظاهر التحولات الاجتماعية وتفسيرها فى إطار النظريات العلمية وأن تتحدد هذه الدراسة النظرية للتنمية إلى مواجهة متغيرات عدة منها المتغير الديمجرافى وأثر التغيرات الاجتماعية الوافدة من الخارج على بناء المجتمع فضلا عن أهمية دراستنا لقدرات الفرد ومهاراته وتحليل كافة الحركات الاجتماعية الداخلية وأثرها فى إحداث التغير من عدمه مع دراسة أثر التغيرات التكنولوجية ودور القيادة السياسية فى استحداث هذه التغيرات مع تتبع اتجاه التغير مستخدمين أحياناً المقاييس السيكلوجية فى الكشف عن مظاهر السلوك الفردى مع الاحتفاظ فى استخدام الارتباطات الاجتماعية من أجل التوصل إلى حكم موضوعى مع الوضع فى الإعتبار أثر البيئة الخارجية والموقف الاجتماعى الذى يتصرف فى حدوده الفرد وقياس مستوى الدخل الفردى والقومى وأسلوب اتخاذ القرار والتنبؤ بالمشكلات وأثر المستقبل الزمنى فى اتخاذ القرار وتأثير عامل الاختراع وحركة التواصل الاجتماعى والفكرى المؤثرة فى حركة الإحتكاك بين الجماعات(٢) .

وإذا كانت استراتيجية التنمية ترتكز فى أساسها النظرى إلى مقومات مادية حيث يتصور أنها تعجل بها ، فإنه من المفيد أن يحدث التوازن فى الطلب بين الجانب المادى والجانب الإنسانى ، وتستعين المجتمعات فى الجانب المادى بالضرورة برأس المال الأجنبى من أجل دفع عملية التنمية إلى الأمام لتحقيق مقاصدها إلا أنه مع هذا يجب أن يحدث التوازن حتى فى الجانب المادى نفسه

---

(1) Ankie M. M. Hoogvett : The sociology of Developing Societies, The Macmillan Press, London, 1976 P 149.

(2) James M. Beashers : Population Process in social system, The free Press, New York 1967 P 69.

بمعنى أن يكون هناك توازناً بين قطاعات التنمية المختلفة حتى لا يطغى جانب على جانب آخر فينمو جانب ويتقاعس آخر عن إحراز أى تقدم .

أما عن الجانب الإنسانى فإنه من المفيد القول بأن للعنصر البشرى أهمية قصوى فى حركة التنمية سواء من حيث تفاعله مع حركة التخطيط والتنمية أوقدرته على إستيعاب الفن التخطيطى من أجل تطوير الموارد المتاحة بأسلوب أفضل ، هذه الموارد البشرية إذا أتيح لها بيئة طبيعية واجتماعية وصحية مناسبة استطعنا أن نحكم على قدرة الإنسان فى أحداث التنمية بفضل مهارته على استخدام الجانب الخدمى لصالحه فيحدث التغير المطلوب فى العادات والتقاليد وأساليب الإدارة والنسق التعليمى مع إحراز تقدم ملموس والتنسيق بين عناصر الخطة (١) .

وحول الأستثمار البشرى يشير Pale yoder إلى أهمية هذا الأستثمار الإنسانى ذلك أنه مهما تكلفت برامج اعداد الإنسان الواعى بأهداف الخطة والتنمية من خلال التدريب فإن هذا لا يعتبر فاقدا ، بل أن له أهمية فى تحسين مستوى الإنتاج ويحاول قادة الصناعة تأكيد هذا المفهوم فأوضحوا إن ماأنفق من أموال من أجل الأستثمار التربوى عام ١٩٢٩ فى الولايات المتحدة يحقق جزءاً من الأستثمارات الصناعية نفسها ذلك عن المهارة الأنسانية لاتقاس بموارد مالية بل بمقدار العائد منها وأنة يمكن تطوير وتنمية الموارد البشرية من أجل ترشيد السلوك البشرى لزيادة الإنتاجية وهذا ماأكده و.برومنت Brumment بجامعة متشجان وتتم عملية حساب درجة التعليم أو التدريب والمهارة من خلال ماتحدث من الأرتقاء بمستوى قدرة الفرد وذلك بحساب التكاليف المادية ومقدار مايبذل فيها من مصرفات ومعرفة العائد الفنى من وراء برامج التدريب هذه وفرص التعليم المتاحة للأفراد وتحليل السلوك الفردى والتحديات الواضحة المعينة فى هذا الأتجاه والتى لها معنى هام فى

---

(2) Lord Salter : Devalopment in Iraq P 55.

تفسير الظروف الخاصة بالعامل (١) .

ومن منظور تاريخى يعطينا Hyde فكرة عن مدى التداخل والتفاعل بين الجانب المادى والاجتماعى لحركة التنمية وتطور المجتمعات الإنسانية ويعطينا مثالا لذلك بإيطاليا فيشير إلى أهمية النسق السياسى فى عملية التنمية الشاملة وتأثير ظاهرة الطبقات على مفهوم حركة التنمية بالصورة التى ترضى الطبقة المسيطرة ذات النفوذ فى إطار مفهوم رأسمالى بطبيعة الحال ، ولذلك فإن تدخل السلطات يصبح أمراً محتماً من أجل اعادة فرص التعاون بين المجموع مع زيادة درجة مساهمة الأفراد فى عملية التنمية ككل ، كما يشير إلى نقطة لها بعد إجتماعى متعلق بظاهرة الهجرة الريفية — الحضرية وإلى أى حد يصبح هؤلاء المهاجرون فى مستوى أدنى من مستوى معيشة الإنسان ساكن المدينة إلى أن يحدث التوازن المطلوب الأمر الذى يدعو إلى تنفيذ برامج للتنمية الإجتماعية لعلاج هذا التغير بتأثير عامل الهجرة (٢) .

وتعانى بعض المدن الأمريكية والإنجليزية من آثار هذه الهجوات ذات الطابع الجشاعى الأمر الذى دعا المفكرون إلى دراسة طبيعة المشكلات الناجمة عن هذه الهجرات إلا أنه من زاوية تنموية فإن توماس Thomas يربط بين حركة الهجرات الخارجية وحركة تداول رأس المال فى المجتمعات المهاجر إليها لإحداث استثمارات داخلية وخارجية فى المجتمعات الأخرى ويرى أن هناك علاقة سببية بين حدوث درجة ما من التنمية فى المجتمعات المهاجر إليها وبين كمية العائد عليها من رؤس الأموال ومما لا شك فيه أن حرية تحوك رأس المال بهذه الصورة سوف يشكل السياسة النقدية للمجتمعات

---

(1) Dale Yoder : Personnel Management and Industrial relation, Prentice – Hall of India Private Ltd six edirion, New Delhi 1972 P 335.

(2) J K. Hyde : Society and Politics in Midieval Italy, The Macmillan Press Ltd London 1973 P 65.

بصورة عامة بما يخدم حركة التنمية والتطور الاقتصادى بعناية (١) .

نخلص من كل ماتقدم فى مستهل الحديث عن أبعاد مفهوم التنمية أن المجتمعات النامية أحوج ماتكون إلى عملية التخطيط والتنمية بها نظراً لأن التركيب الديمجرافى والسياسى بوجه خاص يحتم تنفيذ برامج ومشروعات تنموية مختلفة وتستطيع هذه المجتمعات بوجه خاص أن ترسم لنفسها استراتيجية محددة ترتكز إلى أسس نظرية تتفق وأيديولوجية هذه المجتمعات وتقوم على أساس الدراسة التحليلية والعلمية لكافة المغيرات المادية والإنسانية لطبيعة هذه المجتمعات وفلسفاتها الاقتصادية والاجتماعية وأنها أحوج ما تكون إلى بناء بشرى واعى بأهداف الخطة قادر على الإسهام فى تنفيذ برامجها وأنها لا ينبغى أن تبخل عن تدريب هذا العنصر البشرى لأن العائد الإنسانى سوف يكون هائلا إذا قيس بحجم التكاليف المادية المنصرفة على تدريبه وتنمية قدراته وفضلا عن ذلك فإنه يلزم تعاون كافة الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التربوية . . الخ لدراسة كافة المشكلات الناجمة عن الهجرة الريفية الحضرية والآثار الناجمة عن الهجرات الخارجية سلبا وإيجابا علما بأن هذه الهجرات الوافدة والتى تحمل معها رؤس أموالها تفيد فى تمويل مشروعات الخطة .

### التنمية الزراعية كشكل من أشكال التنمية الشاملة :

تعتبر التنمية الزراعية أحد مظاهر التنمية الشاملة ذات الطابع الإنتاجى المادى ولقد روئى دراستها للتفرقة بين مفهوم التنمية الزراعية من جانب ومفهوم التنمية الريفية ذات الطابع التكاملى من جانب آخر وبمعنى آخر تعتبر التنمية الزراعية جزء من التنمية الريفية .

ولتحقيق هذه التفرقة روئى دراسة هذا الموضوع من خلال مناقشة

---

(1) Brineley Thomas: Migration and Development Butler & Tamer Ltd London 1972 P 7.

بعض الأفكار الرئيسية فى هذا المجال منها : دراسة الدور التاريخى للزراعة فى مجال التنمية وكيف يمكن اعتبار الزراعة مصدراً من مصادر الطعام وهل يمكن القيام بثورة زراعية لتحقيق ذلك أسوة بما حدث من ثورة صناعية وما هى تحديات ذلك والاتجاهات الاجتماعية نحو الزراعة وأسلوب السياسة الزراعية المتبع للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعى .

أما فيما يتعلق بالدور التاريخى للزراعة فى مجال التنمية — فإن Hat suthc يشير هذا الدور ويرى أن الزراعة قد تطورت مع تطور النظرة القيمية للأرض بعد أن أصبح الطلب يتزايد على شرائها من أجل الاستزراع والإنتاج الوفير وأن قصر البعض فى حق الأرض حيث لايحاول زيادة فاعليتها وخصوبتها من أجل الإنتاج الوفير الذى يحقق لهم الطعام .

وجدير بالذكر أن الأرض المنزرعة كانت فى الماضى حقلا خصبا لمد الإنسان بموارد الطعام وبأسعار زهيدة وذلك حيث كان عدد السكان ثابتا أولا يسابق الأرض وينتشر عليها بأعداد كبيرة ، كما اهتمت مجتمعات كثيرة فى ذلك الحين بالحفاظ على قيمة الأرض كمصدر للإنتاج فعمدت إلى رعايتها وإصلاحها ولذلك فقد سخر الإنسان نفسه لاكتشاف المزيد من الأرض بهدف إحداث التقدم فى الموارد الطبيعية المتاحة وإن كان يحدث أحيانا تحديا لهذه الموارد عن طريق الزيادة السكانية الرهيبة .

بمعنى أن المجتمعات الإنسانية مع زيادة عدد سكانها أصبحت فى موقف حرج مع الأرض وبات المجتمع مطالبا بإحداث التوازن بين الأرض وساكنيها لأن معنى زيادة العدد دون الاستفادة بالتقدم العلمى فى مجال الزراعة سوف يجعل المعادلة صعبة ، وليس من شك فى أن هذه المشكلة إنما ترجع إلى درجة التغير فى إستخدام الأرض والاستثمار والأمثل للإنتاجية الزراعية وفضلا عن ذلك فإن الأكتشافات العلمية ينبغى أن تكون من أجل خدمة الأرض وتمكنها زراعتها وإذا لم يحدث ذلك فانه مما لاجدال فيه أن المشكلة سوف تزداد تعقيدا .

وفضلا عن كل ذلك فإن النجاح فى تنمية الموارد الزراعية سوف يعود إلى نمو فى التصنيع الحضرى وتشغيل السكان ، بل أن تصنيع الريف نفسه سوى يقلل من هجرة سكانه إلى المدينة حيث يخلقون مشكلات لاحصر لها ، كذلك فإن الاهتمام بالعمل الزراعى سوف يجل لنا مشكلة الطعام وذلك عن طريق تنمية القدرات والمهارات العمالية الزراعية فى استزراع الأرض .

وإذا عدنا إلى التاريخ لعلمنا أن الثورة الصناعية التى ظهرت فى انجلترا قد استطاعت أن تعالج مشكلة السكان والأرض وأن تتغلب بالتالى على كثير من المشكلات المتعلقة بالهجرة إلى الحضر ، وكذلك فإن الثورة الإشتراكية اهتمت أيضاً بخلق المجتمع الصناعى فى أقصر وقت عن طريق القوى العاملة وليس من شك فى أن التصنيع الزراعى أمر غاية فى الأهمية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتى فى موارد الطعام وتشغيل القوى العاملة وهذا يشير إلى أهمية الزراعة فى مجال التنمية وإن ظروف تصنيع الريف تصبح متاحة لإحداث ثورة زراعية كما حدث فى إنجلترا فى القرن ١٩ وجدير بالذكر أن أولى خطوات التنمية فى افريقيا وأمريكا اللاتينية تأتى من الإنتاج الزراعى بتأثير التقدم الصناعى الأوربى وبناء عليه فإن نمط التنمية الزراعية يمكن انتشاره فى البلاد المستحدثة(١) .

أما إذا تحدثنا عن الزراعة كمصدر لإنتاج الطعام — فإنه يتضح مما سبق ذكره فى تاريخ الزراعة أن هناك علاقة وظيفية بين زيادة السكان وقلة الموارد فى الطعام ويعنى ذلك أن الزراعة هى المصدر الحقيقى لإنتاج الطعام من أجل علاج مشكلة السكان على الرغم من أن الريف فى كثير من المجتمعات النامية يمثل منطقة تفريخ لهذه الزيادات السكانية ، وكون أن الزراعة هى المصدر الحقيقى لإنتاج الطعام يفرض علينا الاهتمام بها وأن تحدث

---

(1) Ronald Robinson : Developing the third world, Cambridge at the Univ. Press London 1971 p. 123.

ثورة فى إستخدام الآلة من أجل الاستزراع وحصول الزراعة على حقها فى التنمية(١) .

وفضلا عن ذلك يشير Kadt إلى أن من الأهمية بمكان أن تشير إلى علاقة السكان بالإنتاج الزراعى فنعمل على زيادة وعى هؤلاء السكان بإحداث التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة لأن هذا الوعى مطلب ضرورى من أجل التنمية ويرى أنه من الضرورى نشر التعليم ومحو الأمية فى مجتمع القرية من أجل تدعيم هذا الوعى الذى بدونه لن يحدث زيادة فى الناتج الزراعى ومن ثم تظل مشكلة الغذاء كما هى يعانى منها الجميع(٢) ومعنى ذلك أن الزراعة تعتبر ركن أساسى فى التنمية الشاملة فى المجتمع ولو أن حظها يأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة للصناعة كما هو مشاهد فى دول العالم النامى حيث يعطى التصنيع أهمية قصوى لأنه عنوان التحضر والتغيير فى الأنماط التقليدية وإن كانت هذه نظرة تحتاج إلى إعادة النظر فى إحداث التوازن المطلوب بين الزراعة والتصنيع فكلا النشاطين يمثلان ضرورة من أجل التنمية .

الثورة الزراعية — إن هذه النظرة غير المتوازنة للنشاط الزراعى تحتاج إلى إعادة تقييم عن طريق اتخاذ إجراءات أكثر جرأة وتوليد أفكار جديدة من أجل احداث ثورة فى عالم الزراعة شبيهة بالثورة الصناعية التى حدثت فى العالم الصناعى مع الفارق فى التقدير بينهما فقد انتقل الإنتاج من إستخدام الآلة البدائية إلى الآلة الثقيلة ، ومن التصنيع المنزلى إلى الصنيع الآلى ، ومن هنا يلزم إجراءات أكثر حسما فى عالم الزرعة يساعد على

---

(1) Dudly stamp : our developing world, Faber and Faber, Peographical publications Ltd 3 edition London, 1968 p. 14.

(2) Kadt & other : Sociology and Development Tavistock Publications Ltd London 1974 p. 229.

إنجازها أن الوكالات العالمية تستطيع أن تسهم فيها وأن تعاون أى دولة ترغب فى تغيير نمط الزراعة التقليدية إلى أنماط مستحدثة تعتمد على الفن التكنولوجى مثلما حدث فى تحديث وسائل الرى فى بريطانيا حيث تم توفير وسائل ضبط المياه ودراسة خصوبة التربة بأسلوب علمى منظم ، وبالتالى يمكن قياس مدى الكفاية الزراعية باعتبارها مؤشراً لنجاح العمل الزراعى ولو أنها ترتبط بعامل الزمن حيث لكى تصل إلى كفايةزراعية ممتازة تحتاج إلى وقت تقضيه فى التجريب والملاحظة والتقييم المستمر الهادف ، فضلا عن ذلك يمكن الربط بين المعدل المدخلات والمخرجات باستخدام المقاييس الزراعية التى تحكم على الكفاية الكلية للعمل الزراعى . ويشير البروفسور Kendall إلى أهمية استخدام الهكتار كمؤشر لقياس إنتاجية بعض المحاصيل ذلك أنه إذا كان اليابانيون قادرون على إنتاج من ٦ – ٧ هكتار زراعى من الأراضى الزراعية وأنهم يقيمون فى كثافة سكانية تقدر بحوالى أربعة آلاف نسمة فى الميل المربع ، فإنه يمكن القول أن الأرض الزراعية تستطيع أن تتحمل هذه الكثافة(١) وهكذا تحتم الضرورة التنموية أن يعاد النظر إلى الأرض كقيمة اجتماعية زراعية من أجل الاستثمار الأمثل للزراعة عن طريق المقاييس العلمية والإدارة الحكيمة .

تحديات التنمية الزراعية – ومن هذا المنطلق تبدو أهمية القطاع الزراعى وتطويره وتنميته حتى يحقق دوره فى النشاط التنموى ويمكن الدولة من الحد من الواردات الغذائية من الدول الأخرى والتى تكلف ميزان المدفوعات والتجارة بها الشئ الكثير ومن هنا كانت الدعوة نحو انتهاج سياسة النمو الاقتصادى المتوازنة والتى ترتكز أساساً على القطاعين الزراعى والصناعى بصفة أساسية وزاد من أهمية هذه الدعوة انتشار موجات القحط الغذائى الذى تتعرض له العديد من الدول النامية .

---

(1) Dudly Stamp : op. cit. p. 82.

ولهذا السبب عقد تحت إشراف الأمم المتحدة خلال الفترة ١٢ — ٢٠ مايو ١٩٧٩ المؤتمر الدولى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية لدراسة وبحث إمكانية القضاء على الحلقة المفرغة لنقص التغذية وسوئها نتيجة الفقر وعجز القطاع الزراعى عن الوفاء بمتطلبات الأعداد السكانية المتزايدة . وكان موضوع المؤتمر الأساسى الإصلاح الزراعى والتنمية هو « الفقر » وعلاج ذلك فى إطار القطاع الزراعى بالنظر إلى ثلاث نقاط رئيسيه :

١ — استمرار سيطرة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ومقاومة التغير من جانب الجماعات المسيطرة .

٢ — سياسة التنمية غير المتوازنة والتى أدت إلى الإجحاف بالقطاع الريفى .

٣ — النظم الدولية للتجارة والتى تفرض شروطاً غير عادلة(١).

وهذا الاهتمام العالمى بالزراعة يؤكد النظرة العلمية الهادفة إلى تطور الزراعة تطوراً قائماً على الثورة على الأوضاع التقليدية فى هذا النشاط سواء فى الجانب المادى أى الأدوات المستخدمة فى الزراعة أو الفكر الزراعى أو الإتجاهات نحو هذا النشاط .

الإتجاهات الاجتماعية نحو الزراعة — وإذا كنا قد أشرنا إلى أهمية تطوير النشاط الزراعى بالوسائل المادية فإنه لكى تكون النظرة متوازنة ينبغى النظر إلى هذا التطور من منظور اجتماعى لأن له أهمية قصوى فى هذا المجال لاتقل مجال عن الأدوات والوسائل المادية ، فقد تتوفر هذه الوسائل ولكن لا تتوفر العقلية الريفية التى تقتنع باستخدام هذه الآلات والوسائل وبالتالى فلا فائدة منها ، إن نظرتنا إلى ضرورة الاهتمام بالعمل الزراعى وربط ذلك بكثافة السكان لا بد أن توجه له نظرة اجتماعية ذلك أنه فى أغلب البلدان المتطورة

---

(١) الأهرام الاقتصادى : العدد ٥٧٠ أول أغسطس ١٩٧٩ ص ٩٦٨ .

فى آسيا وأفريقيا تتجه نظرة الناس إلى الزراعة باعتبارها أحد مقومات العيش للإنسان وأن تنمية الواقع نحو العمل الزراعى يبعث على الرضا عن ذلك النشاط لأنه مصدر الطعام لذلك يتفنن الإنسان فى العالم المتقدم فى استخدام التكنولوجيا فى تطوير زراعته ، وبدأ هذا الإتجاه فى العالم النامى ولو بشكل بطئ من أجل زيادة الناتج الزراعى وهذا يوضح طبيعة العلاقات التى تربط بين الزراعة ومقومات حياة الإنسان حيوياً واجتماعياً وقديما اتجه الإنسان إلى تقديس العمل الزراعى ، وحديثاً نظمت الدول الملكيات الزراعية بما يحقق العدالة الاجتماعية ، ومن المؤسف أن عدم إهتمام الإنسان بالإختراعات الحديثة فى النشاط الزراعى قد يولد إتجاها معيناً تجاه هذا النشاط ويتأثر الناتج تبعاً لهذا الإتجاه زيادة ونقصاً ، فإتجاه الريف نحو العمل الزراعى ليس فى كل الأحوال إتجاهاً محافظاً ، ففى بعض الدول بدأ الفلاح يتعلم كيف يستخدم تكنولوجيا العصر من أجل الحصول على ناتج وفير فضلاً عن أن تقديس الخبرة الزراعية لم يمنع الفلاح من استخدام الوسائل المفيدة ما أمكنه إلى ذلك سبيلا .

وفضلاً عن ذلك فإن الإتجاه إلى الزراعة من منظور اجتماعى إرتبط بقيم معينة مثل الحاجة إلى الدين وإلى الأمن والمكانة والقوة والكسب وهى كلها مؤثرات لتنشيط العمل الزراعى فضلا عن سيادة مبدأ التضامن الاجتماعى كما هو ملاحظ فى أغلب المجتمعات الزراعية بالإضافة إلى ظهور قيمة الارتباط بالقرية .

إلى جانب ذلك فإن زيادة الطلب على الطعام جعل الريفى يتفنن فى كيفية الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ، والأسف الشديد ظهر حديثاً اتجاه سيطر على فكر الريفيين حيث جعلهم يتجهون إلى أعمال غير زراعية لأنها تدر عليهم عائداً مجزياً وكأن العمل الزراعى لم يعد يحتل كل اهتمام الإنسان كما ترك أصحاب الأراضى زراعاتهم تحت رحمة العمال الزراعيين مستخدمين أموالهم فى مشروعات أخرى وهذا اتجاه خطير ينبغى تغييره لأنه كما سبق !

القول تمثل الزراعة قطاعاً هاماً ورئيسياً فى حقل التنمية الشاملة ، ويأتى هذا التغير بزيادة الوعى وتعليم الفلاح وتنميـــة ثقافته للاستفادة من تكنولوجيا العصر (١) ومعنى هذا أنه إلى جانب تطوير النشاط الزراعى مادياً فإنه من زاوية أخرى يلزم تطوير القائم على هذا النشاط وهو الفلاح اجتماعياً وثقافياً حتى يحدث التوازن والتكامل بين الجانب المادى والمعنوى فى حقل الزراعة.

السياسة الزراعية — ولن يحدث هذا التوازن فى مجال التطوير الزراعى عشوائياً بل يلزم التخطيط لسياسة زراعية تراعى كافة المؤثرات المـــادية والقيمية التى تعجل أو تهبط بمستوى الناتج الزراعى إن الاهتمام المتزايد بالأرض وتنمية العمل الزراعى والاستفادة من وسائل العلم الحديث فى حقل التنمية الزراعية لا يمكن أن يحدث كل هذا إلا برسم سياسة زراعية مخططة ومدروسة وأن يكون الجهد الرسمى والأهلى يمثلان العمود الفقرى لتنفيذ هذه السياسة لأن الجهد الحكومى وحده غير كافى .

ويعتبر رسم سياسة زراعية من أجل الاهتمام بالأرض والزراعة أمر على جانب كبير من الأهمية إذا ما علمنا أن هذه السياسة تعتبر ضرورة قومية ويمكن أن تتجه هذه السياسية الزراعية إلى ضمان عدة أهداف منها : وضع بيان زراعى يلزم به المزارعون من أجل التنمية الزراعية وتجسيد أهداف الإنتاج القومى فى إطار خطة زراعية تضمنها الحكومة مع وضع سياسة الأسعار لا تبخس حق المزارع البسيط بل يجب أن تضمن هذه السياسة الزراعية وضعاً تشريعياً عمالياً لحماية العاملين فى حقل الزراعة مع الاهتمام بسياسة الأجور وتعاون كافة المنظمات والاتحادات الزراعية (٢) .

وفضلا عن كل ما تقدم فإن السياسة الزراعية ينبغى أن تتجه إلى رسم تخطيط قومى شامل للقطاع الريفى ذلك القطاع الذى عانى من الحرمان لفترات طويلة ومن ثم آن الأوان لإحداث التغير سواء فى موارده أو فى مجالات

(1) Robinson : op. cit. p. 129.

(2) Joseph Monsem & Other : The Makers of Public. Policy, Mc Graw Hill book Comp. New York 1965, p. 103.

الخدمات فيه أو العمالة الزراعية . إلخ ، وأن توجه العناية الكافية إلى مجالات الإنتاج الزراعى المشتملة على الصناعات الريفية و التجارة الريفية و الأنشطة المعاونة مع إدخال كافة العوامل التكنولوجية من أجل النهوض بالقرية والاهتمام بالمشكلات الرئيسية المتعلقة بالرى ووسائل الاتصال وتعبيد الطرق وإصلاحها وبناء السدود المائية وتصنيع الريف بصورة شاملة كل هذا ينبغى أن يتم بالمساهمة المزدوجة للقرار الحكومى و الجهد الإنسانى الفعال من جانب الإنسان الريفى (١) وكل هذه الأمور مما يدخل فى نطاق التنمية الريفية المتكاملة والتى سوف تناقش أبعادها فى الفقرة القادمة .

**التنمية الريفية المتكاملة :**

بعد أن تعرضنا لمناقشة مفهوم التنمية وأبعاده وأعطينا مثالا مادياً لهذا المفهوم من واقع حقل العمل الزراعى حيث استعرضنا مقومات التنمية الزراعية حيث استعرضنا مقومات التنمية الزراعية بهدف التميز بين تنمية زراعية وأخرى ريفية . نحاول فى هذه الفقرة معالجة موضوع التنمية الريفية المتكاملة وهى بيت القصيد من هذه الدراسة . ويتعرض من خلال المناقشة إلى مجموعة من الأفكار الرئيسية المتعلقة بالمقصود من التنمية الريفية المتكاملة وموقع هذه التنمية على خريطة العالم ثم نحاول دراسة الأطر الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية للتنمية فى الريف واضعين فى الإعتبار الأسس التى تقوم عليها استراتيجيتها مع إعطاء نماذج لها فى عدد من المجتمعات الأخرى .

**المقصود من التنمية الريفية المتكاملة :**

ينبغى قبل التطرق إلى دراسة العمل التنموى فى الريف أن نحدد بادئ ذى بدء ماذا نقصده عن التنمية الريفية المتكاملة أو فى إطار هذه الدراسة نود القول أن المقصود من مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كل جهد سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى يبذل من أجل النهوض المادى والإنسانى لسكان

---

(1) Robinson : op. cit. p. 132.

الريف فى كافة مجالات التنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية فى إطار متكامل دون أسبقية إحداها على الأخرى بفرض إحداث تغيير اجتماعى شامل يقضى إلى تقدم ملموس فى حياة الإنسان الريفى كما يتطرق مفهوم التكامل التنمية إلى إبراز أثر العمل الريفى — الحضرى على مسار خطة التنمية فى الريف لأنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن نعزل تنمية القرية عن تأثير المدينة الحضارى :

**التنمية الريفية فى النطاق العالمى :**

يشير تقرير البنك الدولى عام ١٩٧٦ إلى الإقراض فى قطاع التنمية الريفية إلى أن ما يقرب من ٢٠٧ مليون أسرة ريفية سوف تستفيد فائدة مباشرة من مشروعات البنك الدولى خلال عام ١٩٧٦ ، وتفيد التقديرات الأولية أن نحو ٨٠٪ من هـذا العدد يعتبر من بين الفقراء المعدمين ، كما تفيد التقديرات إلى أن مشروعات التنمية الريفية التى تم الإتفاق عليها سوف تزيد قيمة الإنتاج بنحو ١٦٠٠ مليون دولار بعد أن يكتمل تنفيذ المشروعات يتصرف ثلثاها تقريباً إلى الغذاء ومع ذلك فإن تقديرات خبراء البنك تشير إلى أن الفجوة عام ١٩٨٥ بين الإنتاج المحلى من الحبوب الغذائية والطلب عليها فى الدول النامية قد يصل إلى حدوء ٧٧ مليون طن ولاشك أن زيادة الانتاج فى الدول التى تعانى من نقص الغذاء هو الأسلوب الأرشد لمواجهة المتطلبات من احتياجات الطعام فى المستقبل ، والأفضل أن تنصرف جهود التنمية فى الريف إلى الزارع الصغير لأسباب تتعلق بالمساواة والكفاءة ومع ذلك فلا يوجد غير مجال محدود جداً لزيادة مساحة الأراضى الزراعية فى الدول التى تعانى من نقص الغذاء ، والأمر لا يتطلب غير زيادة قليلة نسبياً لتحقيق زيادة جذرية فى إنتاج الغذاء . وقد بقى الاستثمار فى مجالات الصحة وتوفير المياه النقية وغيرها من الاستثمارات غير الزراعية فى مشروعات التنمية الريفية محتفظاً بمستواه المرتفع (١) وواضح من ذلك

---

(١) تقرير عن نشاط البنك الدولى عام ١٩٧٦ — مطابع الأهرام التجارية .

أن التنمية الزراعية تشكل الجانب الإنتاجى من عملية التنمية الريفية المتكاملة بسبب ظروف البيئة وسيادة المهنة الواحدة والاعتماد على الزراعة فى إنتاج الطعام وهو غذاء الملايين من البشر سواء لسكان الريف أو الحضر ولا يخفى علينا مقدار ما يعانى منه حوالى ٣ سكان العالم من نقص فى المواد الغذائية الأمر الذى يتطلب ضرورة ملاحظة التطورات المتقدمة فى المجال التيكنولوجى وإدخال الآلة فى الزراعة كمظهر من مظاهر التنمية فى الريف .

ومن ناحية أخرى يشير تقرير البنك عام ١٩٧٧ إلى أنه قد تم خلال السنوات الثلاثة الماضية وضع سياسة خاصة بتنمية الريف وقد إكتسبت العديد من الدروس حول هذا القطاع الحاسم والصعب من قطاعات التنمية ، وقد استنبطت هذه الدروس من خبرة ١٢٨ مشروعاً من مشروعات التنمية الريفية قام البنك بمساعدتها فى التمويل خلال عام ٧٥ / ١٩٧٧ ومن أكثر من ٤٠٠ مشروع من مشروعات الزراعة والتنمية الريفية بعامة ويجرى تنفيذها حالياً منها ٢٠٠ مشروعاً فى قطاع التنمية الريفية وحدها .

وأمكن التوصل إلى نتيجتين : الأولى هى أنه من الممكن تصميم المشروعات التى تساعد أعداداً كبيرة من فقراء الريف على توسيع إنتاجهم وزيادة دخلهم والثانية هى أن التنمية الريفية ليست عملا سهلا ، وتتضمن مشروعات التنمية الريفية التى قام البنك بمساعدتها على التطور أربعة عناصر ،

الأول : هو أنه قد تم تصميمها بحيث تصل إلى أعداد كبيرة من المنتجين ذوى الدخل المنخفض .

الثانى : هو أنها قابلة للتمويل عملياً ، كما أنها قادرة على زيادة دخول فقراء الريف زيادة ملموسة .

الثالث : هو أنها منخفضة التكاليف نسبياً وأنها لذلك قابلة للتكرار فى نطاق الميزانيات المحدودة للبلدان النامية .

الرابع : هو أنها شاملة فى مداها حيث تتلاحم فيها بوضوح العناصر غير الزراعية مثل رفع مستوى الصحة والتعليم والغذاء مع الأهداف القومية والإقليمية والقطاعية(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن إقرار البنك الدولى لصعوبة قطاع التنمية الريفية يشير فى نفس الوقت إلى أهمية هذا القطاع وخطورته ليس فقط على المستوى المحلى للقرية بل أيضاً على المستوى القومى للمجتمع ، إن لم يكن على المستوى العالمى ومعنى هذا أن إنصراف البعض إلى التنمية الحضرية وأعمال القطاع الريفى فيه مخاطرة على مستقبل حركة التخطيط والتنمية فى المجتمع لأن معنى ذلك زيادة درجة التقدم فى القطاع الحضرى مع زيادة درجة التخلف فى القطاع الريفى بمعنى آخر أن النظرة تكون غير متوزانة فى حين أن هناك كما سبق القول متصلا ريفياً – حضرياً وأن الريف والحضر هما وجهان لعمله واحدة هى المجتمع القومى الشامل .

وفضلا عما تقدم فإن مساعدة سكان الريف على أن يكونوا عناصر منتجة لرفع مستواهم المادى والمعنوى مسألة على جانب كبير من الأهمية لأن الإنسان غاية أى حركة تنموية كما أنه فى نفس الوقت وسيلة إحداث هذه الحركة ومن ثم فإن معاونته على تخطى عقبات قد لا يكون له دور فيها يعاون بلا شك فى النهوض بتنمية مجتمعه ذلك لأنه من منظور تكاملى ليست التنمية مشروعات مادية فحسب بل إن لها جانبها الإنسانى وأنه إذا لم تهتم بهذا الجانب سوف يكون من أكبر عوائق حركة التخطيط والتنمية .

### الإطار الثقافى للتنمية الريفية المتكاملة :

إذا كان الاهتمام بالإنسان بصورة عامة أمر تتطلبه الخطة الناجحة فإنه

---

(١) تقرير عن نشاط البنك الدولى عام ١٩٧٧ مطابع الأهرام التجارية ص ١٨ .

من البديهى فى إطار هذه الدراسة أن نتحدث عن ثقافة هذا الإنسان فى القطاع الريفى ، تلك الثقافة التى تشكل دوافعه واهتمامه أو عدم اهتمامه بحركة التخطيط والتنمية ، وجدير بالذكر أن ثمة ثقافة واحدة تجمز الريفيين ، وأن هذه الثقافة تختلف عن تلك الثقافات المميزة لفئات المجتمع الأخرى ، ولهذا وضح كابلان ، سادلر عام ١٩٦٦ كيف أن فكرة ثقافة الريفيين تميل إلى الصدق الإبريقى كما ذهبا إلى أن ما يعتقده بعض الدارسين بأنه « ثقافة مميزة للفلاحين » ما هو إلا ضرب من الأحكام القبلية التى لا تتفق مع الواقع المعاش . ويجعل البعض الذى تسيطر عليه قيم معينة إلى وصف الريفيين بعناصر ثقافية عديدة من ذلك مثلا أفتقادهم للرشد والمفهومية وضعف واقعيتهم على تأجيل أو تأخير إشباعاتهم وسيطرة النزعة التشاؤمية على تفكيرهم وعلى الأخص فيما يتعلق بالفرص المتاحة أمامهم ، غير أن هذه الخاصية قد تكون بمثابة استجابة جماعية لظروف محلية قائمة لا يخضع لها الريفيون جميعاً .

كما يذهب بعض الدارسين إلى أن الريفيين غالباً ما تسيطر عليهم إتجاهات تقليدية وأنهم كثيراً ما يجدون صعوبة فى تغيير أنماط سلوكهم ، غير أن الشواهد الإبريقية توضح بجلاء أن سلوك الريفيين قد لا يكون مباشراً للتقاليد بقدر ماهو رد فعل لعلاقات تنافسية غير عادلة ، إن أنماط السلوك واللغة قد تستخدم كرموز تعبر عن المسافة الإجتماعية وتتوقف استجابة الريفيين لهذه الأوضاع على تصميمهم للنجاح الذى يحرزونه عندما يدخلون فى منافسة مع بعض أفراد المجتمع المحلى .

كما يعتقد دارسون آخرون إلى أن الريفيين عادة يستسلمون للمقادير وأنهم يكشفون عن سلبية واضحة حينما يواجهون بآمال المستقبل ، وقد أشار أوسكار لوبس عام ١٩٦٠ إلى أن النزعة القدرية التى تسيطر على الريفين إنما هى نتيجة مباشرة للتنشئة لهذه النزعة القدرية إذا ما تعرفنا على مدى الأمان أو اليقين الذى يستشعره الفلاح إزاء نشاطاته الزراعية .

كذلك يذهب بعض الدارسين إلى أن الريفيين عادة مايستشعرون الخوف من العالم المحيط بهم وأن علاقاتهم الشخصية فيما بينهم تتسم بالعدوانية وأنهم يستسلمرن على الدوام لمشيئة الله ولقد ذهب هو لبيرج عام ١٩٦٧ إلى أن هذه الأتجاهات هى بمثابة تقييم موضوعى لخبرات الفلاحين .

وإذا سلمنا بأن الريفيين يتميزون بثقافة مشتركة واحدة فإن النتيجة المترتبه على ذلك هى أن سلوكهم الإقتصادية يمكن تفسيره فى ضوء تجاهاتهم القيمية (١)

رمعنى كل هذا أن ثقافة الريفى إنما يستمدها من البيئه الإجتماعية التى يقيم فيها أو نه بقدر نمو الأتجاهات والأفكار والأراء فى هذه البيئة ويقدر تواضع هذه الإتجاهات من ناحية أخرى بقدر السلوك الذى يتبعه فى التعامل مع الغير وبقدر التطلعات التى يحملها نحو تنمية ذاته ومجتمعه .

وليس من شك فى أن عامل الإتصال الثقافى بين المدينة والقرية يعد مسألة لها خطورتها على تطوير ثقافة الريفى ، ففى المجتمع الريفى لابد من النظرة إلى العوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع ككل والنتائج التى تترتب عليها ثم يلاحظ هذه العوامل فى إنتشارها إلى القرية ومدى تأثيرها فيها وهنا نلاحظ أن درجة التأثير تختلف بأختلاف نماذج القرى ، فالقرى القريبة من المدن أو المناطق الصناعية تتأثر بطريقة تختلف عن القرى البعيدة التى تكون فى شبه عزله عن طريق المواصلات أو القرب من المدينة(٢)

وعلى هذا الأساس فإننا نضمن من الإنسان الريفى أن يكون أكثر أنفعالا بحركة التنمية والتخطيط فى مجتمعه الريفى إذا مااستطاع أن يكيف

---

(١) د. سيد الحسينى : ثقافة الفلاحين مترجم عن :

Sutti Srtiz : Reflections on the Concept of Peasant Culture and Peasant Cognitive Systems in Teodor Shanin 1971 pp. 322 – 336.

(٢) د. عاطف غيث : التغير الاجتماعى والتخطيط دار المعارف ١٩٦٦ ص ٤٣ .

ثقافته مع فلسفة التنمية وأهدافها وإذا ما استطاع عن طريق الاحتكاك الثقافى مع المدينة أن يكون إطاراً فكرياً نحو ما يقصده ويفهمه من كافة برامج التنميـــة .

**الإطار الإجتماعى والإقتصادى للتنمية الريفية :**

وإذا كنا نعتبر ثقافة الريفى نتاجاً للبيئة الاجتماعية فإنه فى هذا المجال يجب معرفة بعضاً من خصائص هذه البيئة أو المجتمع الريفى الذى يمثل خلفية هامة لثقافة الإنسان الريفى . ويشير سوروكن وزيمرمان فى نطاق التفرقة الريفية – الحضرية إلى انتشار مهنة الزراعة فى الريف فهى مصدر الرزق الأساسى لسكان الريف وأن البيئة الطبيعية تأثير قوى على سلوك الفرد والجماعة خاصة إذا ما علمنا أن حجم المجتمع الريفى بسيط التكوين ومن ثم تقل الكثافة السكانية عن المجتمع الحضرى فضلا عن تجانس السكان فى السمات النفسية والاجتماعية وأن شكل الحراك الاجتماعى مازال أقل سرعة عنه فى المجتمع الحضرى (١) .

ترتبط هذه الخصائص بطبيعة الحال بشكل النظام الاقتصادى السائد فى هذا المجتمع . ذلك أن النظام الاقتصادى إن هو إلا القواعد التى يسير عليها المجتمع فى تنظيم شئونه الإنتاجية وتبادل وتوزيع ثرواته ويتم الإنتاج فى الريف على أساس قاعدتين :

١ – الإنتاج المادى – أى إنتاج المحاصيل الزراعية ونقل المادة من مكان لآخر أو الاحتفاظ بها فترة من الزمن قبل تخزين المحاصيل الزراعية فى صورتها البدائية .

٢ – الإنتاج غير المادى – ويقصد به الأفكار والخدمات والأعمال التى تتوافر فيها صفة المنفعة مثل الآداب والعلوم والفنون وخدمات الأطباء والمحامين وهذا الإنتاج غير متوافر فى القرى .

---

(1) Peter H. Hann : An approach to Urban Sociology Routledge, Kegan Paul London 1965 p. 7.

وقد جرى العرف على اعتبار النظام الاقتصادى متخلفاً إذا انخفض مستوى الدخل الفردى فيه عن ٥٠٠ دولار سنوياً .

ومن سمات الاقتصاد الريفى : الفقر بمعنى انعدام رأس المال الفردى الذى يعتبر الدعامة الأساسية فى عمليات الإنتاج ، ومن الظواهر الملازمة للفقر سوء التغذية وإنخفاض معدلات الإنتاج الفردى ، وإنخفاض مستوى الخبرة الفنية والمهنية والحرفية وزيادة الأيدى العاملة عن الأرض الزراعية .

ومما هو جدير بالذكر أن إنتشار حركة التصنيع فى مصر أدت إلى امتصاص أعداد كبيرة من فائض القوى العاملة . وقـد أدى ذلك إلى زيادة فرص العمل فى الريف أمام الذين لم يهاجروا بعد إلى المدن ، كما أتاح للمهاجرين فرصة تحسين دخولهم الفردية فى المدن التى هاجروا إليهـا .

وإنه لتنمية الاقتصاد الريفى ينبغى أن تتجه الجهـود إلى تنفيذ مشروعات تعتمد على إمكانيات الوحدات المحلية مثل مشروع تربية النحل ودود القز والدواجن ومشروع الطلائق والإرشاد الزراعى والجمعيات التعاونية والاستهلاكية ومشروعات تربية نحل العسل والإنارة(١) .

ونجدر الإشارة إلى أن الإطار الاجتماعى – الاقتصادى للتنمية فى الريف يتسم بالتكامل ذلك أن الخصائص المتنوعة للمجتمع الريفى تلعب دوراً مؤثراً فى شكل الاقتصاد القائم فى الريف بمعنى أن هـذا النظام الاقتصادى يتناسب طرديا فى درجة التقدم بمقدار تشجيع هذه الخصائص الريفية لهذا النسق على التقـدم واستثمار موارد التنمية الريفية استثماراً أمثـلا .

**استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة :**

سنتناول فى استراتيجية التنمية الريفية من خلال الحديث عن بعض

(١) د . زيدان عبد الباقى . علم الاجتماع الريفى الأنجلوا المصرية ١٩٧٤ ص ١١٤

المتغيرات التى توضح هذه الاستراتيجية وبادىء ذى بدء يمكن القول بأن التيارات المحلية لها دور هام فى تشجيع ونشر الوعى بأهداف الخطة وممارسة تنفيذها وهى القادرة على توجيه السلوك وفاعلية السيطرة على الأحداث ومراقبتها والحاجة إلى تيارات قادرة يشعر بها السكان فى الريف الذى يحتاج إلى دفعة قوية من التنمية نتيجة لظروف قاسية يمر بها الريف هؤلاء القادة المفروض فيهم أن يكونوا أكفاء وأن يعبروا تعبيراً ملائماً عن وضعية المجتمع وآماله وطموحه وأن يحقق بسرعة وجدية آمال السكان ومطالبهم ورغبتهم فى الخلاص من حياة الفقر والجهل والمرض لذلك فإن وجود علاقة وثيقة بين هؤلاء القادة المحليين وفئات المجتمع الريفى تعتبر عاملا رئيسياً فى التنمية الناجحة فى الريف بفضل قدرتهم على الاستثمار البشرى وتنمية الوعى بالفكر التنموى (١)

أقول أن التنمية الريفية يلزم أن ترتكز إلى قاعدة صلبة من القيادات المحلية حيث يتوفر لها سمة المبادأة واستكشاف المشكلات الأساسية النابعة من المجتمع الريفى فضلا عن أن هذه القيادات تمثل الصفوة من أبناء القرية التى تعمل بانضمام أعضاء جدد يشاركون فى التنمية ويعجلون بحركة التغيير فى الريف إلى وضع إنسانى ومادى أفضل .

وإلى جانب توفر قيادات محلية واعية فإن خطة تنمية الريف ينبغى أن ترتكز إلى سياسات وبرامج هادفة بحيث تتحسس المشكلات الحقيقية التى يراد وضع حلول لها فى إطار الخطة المتكاملة .

وجدير بالذكر أن الاتجاه القومى تجاه سياسات وبرامج التنمية الريفية هى ظاهرة جديدة فى عديد من الدول كما تشير إلى ذلك ورقة العمل القطاعية(٢) ولكن هذا التزام لم ينعكس طويلا فى السياسات القومية إلا فى

---

(١) د . محمد الجوهرى : دراسات فى التنمية الاجتماعية ط٢ دار المعارف ١٩٧٤ ص ١٧٠

(٢) البنك الدولى : التنمية الريفية ورقة عمل قطاعية مطبعة الأهرام التجارية ص ٤٤

عدد قليل فقط من هذه الدول و بالإضافة إلى ذلك فقد التلقت مشروعات تجريبية عديدة فى أنحاء مختلفة من العالم مثل كوميلا فى بنجلاديش و يوبيلا فى المكسيك ومشروعات التنمية الريفية فى كينيا .

ويبدو دور الحكومة فى إطار السياسة العامة للتنمية ذلك أنه من الضرورى وجود التزام قوى تجاه التنمية الريفية على المستوى القومى حتى يكون التأثير على مشاكل الفقر فى الريف فعالا و على أساس واسع النطاق فان البناء السياسى والتنظيمى الحالى فى بعض الدول النامية بعيد عن أن يتلاءم مع التنمية الريفية لدرجة أن أى تحول فى السياسة لا يمكن أن يحدث إلا فى أعقاب تغير سياسى كبير ومواجهة مشكلات زراعية تتطلب الإصلاح و تطبيق هذه المشكلات أكثر حتى فى الحالات التى تكون فيها الحكومة ذاتها تحت سيطرة مصالح خاصة غير متعاطفة مع أهداف التنمية الريفية . أما حكومات معظم الدول الأخرى فهى مستعدة لإجراء تجربة على مستوى المشروع ولكن البعض يتمسك بوجهة النظر التى تقول أن التنمية الريفية صعبة فيها أو غير مؤثرة اقتصاديا على أساس أنها قد تؤدى إلى تقدم بطىء فى الإنتاج وفى الصادرات . ومهما كانت الأسباب فانه مالم تلتزم مزيد من الحكومات نفسها بحزم باستراتيجيات وسياسات مبتكرة لرفع مستويات معيشة فقراء الريف فان الملايين من الشعب لم يتطوروا تطوراً كبيراً .

ويمكن من خلال طرق عديدة السعى لتحقيق أهداف التنمية الريفية ما دام هناك إلتزام حازم ، فاختيار الأساليب والتسلسل الذى سيستخدم به سيعكس العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية إلى جانب اعتبارات فنيه أقل اتساعا ، وفى الوقت الذى بدأت فيه نشاطات ومشروعات عديدة للتنمية الريفية مازالت الغالبية العظمى من الدول تعمل دون برامج أو سياسات أو خطط للتنمية الريفية متصلة تماماً .

وتعد سياسة الأسعار مثلا من الأمثلة فمن المهم بالنسبة للتنمية الريفية

أن تكون العلاقة الشاملة بين أسعار الموارد والمنتجات داخل الزراعة وشر
التجارة بين الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى بشكل يحرك التقدم
المناطق الريفية وتشير تحليلات البنك الدولى إلى أن جميع سياسات الحكوم
تمارس غالباً التفرقة ضد التنمية خاصة الإنتاج الزراعى فى المناطق الر
فهذه السياسات مصممة لتقديم المعونات للصناعات الإنتاجية والتحضير
لزيادة إيرادات الحكومة وهى بهذا الشكل ترفع نفقات الموارد الز
بالنسبة لأسعار الإنتاج مما يجعل الابتكار غير مجزء حافل جداً
بالنسبة للمزارع .

وتعتمد كثير من الحكومات إلى حماية انخفاض نفقات أسع
أساس أنه من الضرورى الإبقاء على انخفاض نفقات المعيش
بعض الحالات تسعى الحكومات إلى تعويض الزارع من خلا
على الموارد ورغم ماتؤدى إليه مثل هذه الإعانات من تشو
غير مرغوب فيها فتنفيذها غالباً ما يكون باهظ التكاليف كما أنها تكون
متاحة فقط بالنسبة للذين على صلة ويتمتعون بثقة الهيئة التى يتم من خلالها
تقديم هذه الإعانات ولذلك فإن تقديم حوافز عن طريق ضمان أقل الأسعار
يعتبر أكثر فائدة وأقل تكلفة من إعانات الموارد .

ومن ناحية أخرى تشير البحوث العالمية فى الزراعة أن الزيادات السنوية فى
إنتاج الطعام فى كثير من الدول قد أخفقت فى الاحتفاظ بالسلام خاصة مع
الزيادات المستمرة فى عدد السكان التى تكاد تلتهم كافة الفائض من الطعام
فى الوقت الذى ندعو إلى مزيد من موارد الطعام فى هذه الدول خاصة
تحسين المحصول السنوى للأرض عن طريق مزيد من الابتكارات التكنولوجية
بصفة أساسية (١) .

---

(1) World Bank : Annual report 1977 p. 83.

## نماذج التنمية الريفية :

ينبغى القول أن تصميم شامل لمشروعات التنمية الريفية يفيد جميع المناطق
وثمة جهود قد بذلت لاستخلاص بعض الدروس باختيار قطاع عرضى من
المشروعات التى كان هدفها الرئيسى تخفيف حجم الفقر فى المناطق الريفية
ومن الملاحظ فى هذا الخصوص أن مشروعات التنمية الريفية لا تستهدف
عادة تقديم المنافع بشكل خاص إلى فقراء الريف والأسباب عديدة، فدائماً
ما يكون هدف التنمية الريفية خاضعاً لهدف زيادة الإنتاج الزراعى وحتى
إذا لم يكن ذلك هو الحال فنادراً ما يستبعد أى برنامج توفير يستهدف
توفير النصح أو الخدمة لصغار الزراعيين إذا كان ضمهم يمكن أن يؤدى
إلى تحقيق زيادات معقولة فى الإنتاج فضلا عن ذلك فإنه قد يكون من
المرغوب فيه عادة تصميم برنامج حتى تستفيد منه بدرجة ما جميع القطاعات
فى المجتمع الريفى وغالبا ما يمكن بهذه الطريقة أن يفيد البرنامج الجماعات
المستهدفة أساساً بشكل أكثر فعالية ، وفى كثير من الدول يكون من
الضرورى تجنب المعارضة من جانب القطاعات القوية المؤثرة فى المجتمع
الريفى إذا أريد ألا يهدم البرنامج من الداخل ، ويجب أن يأخذ تصميم البرنامج
فى الاعتبار النظام الاجتماعى القائم اذا أريد تحقيق فوائد دائمة للفقراء، وفى
الحالات التى يكون فيها التعاون الإقتصادى والاجتماعى كبيراً فإن التفاؤل
يكون متوقعاً باحتمال أن يكون أكثر من ٥٠٪ من فوائد المشروع موجهة
إلى الجماعات المستهدفة وغالباً ما تقل النسبة عن ذلك بكثير ولكن يجب فى
جميع الحالات أن يعكس تصميم المشروع الحاجات والظروف المحددة للدول
النامية .

فمن جانب تسعى بعض الدول إلى توفير مجموعة من الحد الأدنى من
المتطلبات إلى أكبر قدر من الناس تسمح به الموارد ، ويمكن وصف ذلك
بأنه أسلوب الحد الأدنى من الشمول فى تحقيق التنمية الريفية وهناك فى
الجانب الآخر برامج أكثر شمولا وتتضمن عناصر اجتماعية إلى جانب
العناصر المباشرة ، ولكن نظراً للموارد المالية والبشرية الباهظة التى تتطلبها
هذه البرامج فان الخبرة فيها تتعلق أساساً بمشروعات خاصة بمناطق أو أقاليم

محددة مثل مشروعات التوطين أكثر مما يتعلق ببرامج على المستوى القومى ويشار إلى هذا الأسلوب بأنه الأسلوب الشامل وهناك أخيراً مجموعة من البرامج المعاونة التى تقدم المنافع للفقراء فى الريف وهذه البرامج عادة ما تكون فى حاجة إلى التكامل مع جهد أوسع إذا أريد تحقيق إمكانياتها كاملة .

ومن أمثلة هذا الأسلوب مشروع الأعمال الريفية الذى يستهدف مساعدة العمال المعدمين ، كما أن مشروع الأئتمان القومي لصغار الملاك يعد مثلا آخر لهذا الأسلوب وتدخل معظم البرامج التى تستهدف قطاعاً محدداً فى هذه الشريحة بما فيها البرامج المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والطاقة وموارد المياه لفقراء الريف وتوصف هذه البرامج فى المناقشة التفصيلية بأنها برامج قطاعية وبرامج خاصة ولكن يستحق التأكيد أن معظم الخبراء فى التنمية الريفية تتبع من أساليب متعددة تتعلق بهدف معين أو منفردة وليست من تطبيق خطة تنمية ريفية شاملة بالتالى فان تصنيف أنشطة المشروعات تخدم أساساً قاعدة منظمة للموضوعات كما أن الأمثلة المستخدمة لا تعكس بالضرورة تصميماً داعياً من جانب الذين أنشأوا البرامج .

وإذا ضربنا مثالا لبعض مشروعات التنمية الريفية وليكن الصحة فإن تقارير البنك الدولى تشير إلى أن الإتجاه يتزايد لتضمين مركب صحى فى المشروعات الزراعية ويتصل ذلك كما هو واضح بنمو الاهتمامات بالجوانب الاجتماعية ، والحقيقة أن المشروعات الزراعية التى تنفذ بمساعدة البنك عام ١٩٧٠ تضمن إنشاء وحدات صحية ذلك أن خلال الفترة الحالية انتقل التركيز فى مجال الفرد فى الزراعة من إقامة المشروعات الهيكلية الواسعة النطاق مثل مشروعات الرى إلى تقديم المساعدة للمزارع الصغير وبعض المشروعات التى اشترك فيها البنك مؤخراً تتضمن مشروعات الرى والصرف ولم تعد كما كانت مشروعات

قطاعية منفردة وفى بعض مشروعات إنشاء المستوطنات الزراعية لوحظ أن من الضرورى تقديم التسهيلات الصحية باعتبارها جزء من الحد الأدنى من مجموعة الخدمات اللازمة لجعل مثل هذا النوع من الاستيطان أمرا قابلا للتطبيق وقليل من مشروعات التنمية الزراعية هى التى اشتملت على إنشاء وحدات صحية إما للاحتياط ضد احتمال التأثيرات الجانبية الصادرة للمشروع فعلى سبيل المثال استخدمت وسائل مكافحة البلهارسية لمواجهة آثار الرى فى مشروع التنمية الزراعية فى كارونجا فى سالاوى كجزء من محاولة لتحقيق التكامل فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١).

وفى مجال التعليم فانه يمكن الإشارة إلى قواعد أساسية لرسم برامج التعليم والتدريب فى الريف وهى :

أولا : ينبغى لهذه البرامج أن تكون عملية تخدم فئات معينة يتم تحديدها جيداً وتستهدف إشراكهم فى مشروعات معينة لتنمية المحاصيل أو إشراكهم فى برامج خاصة بالصحة أو الإسكان أو التغذية . . إلخ وتلبى حاجاتها المحددة مثل تحسين الإنتاج والإدارة أو إتخاذ أساليب جديدة للعناية بالأطفال .

ثانياً : يتعين تصميم مشروعات التعليم الريفى باعتبارها جزءاً من نظام إجمالى لتوصيل التدريب اللازم للمهارات وذلك على أساس شمل البلاد كلها ويتناول البالغين والمراهقين ويتولى أمر هذا المشروع مجلس يمثل وزارتى التعليم والعمل ويكتب التخطيط القومى والمنظمات الإدارية والعمالية . ويمكن إعتبار مشروعات التعليم مراكز متعددة الأغراض تخدم ألوان أخرى من الأنشطة مثل الخدمات الخاصة بالتعاونيات والصحة وتنظيم الأسرة ويتبع هذا النظام فى تنزانيا على مستوى المناطق والقرية وذلك عن طريق إنشاء

---

(١) البنك الدولى : الصحة . ورقة فى السياسة القطاعية مارس ١٩٧٥ ص ٧٠ .

مراكز أخرى لتعليم المجتمعات ويمكن أيضاً تدريب المدرسين والانتفاع بهم للإضطلاع بأغراض أخرى .

ثالثاً : أن التعليم فى المناطق الريفية يتعين ربطه بأوجه النشاطات الأخرى الخاصة بتنمية الريف وذلك على الصعيدين الوطنى والمحلى ، فعلى الصعيد الوطنى لابد من وضع إطار مشترك خاصة باسياسة و يتناول الأوجه المختلفة للتنمية الريفية مع التأكد على أن تكون الإنتاجية والنشاط الموجه للرفاهية متكاملين وعلى الصعيد المحلى لأبد من تحقيق التنسيق أو الأندماج حتى يطمئن إلى أن البرامج التعليمية تؤدى وظيفتها وتتكيف وفقاً لحاجات الوسط المحلى للغرض المطلوب منه ويجوز توجيه البرامج الأنشطة القطاعات وذلك عن برامج محو الأمية العملية كالبرامج التى وضعها اليونسكو لعدد من الدول ويجوز أن تكون مكونات لبرامج « بكاى » برنامج التسليف الزراعى والتعاون فى أفغانستان ومثل مشروع « كوميلا فى بنجلاديش الذين أدمجت فيها الخدمات الخاصة بالمكافحة العملية والتوسع فى التسويق الزراعى والتسويق التعاونى وتوفير الإمكانيات والخدمات الزراعية .

رابعاً : يتعين فى مشروعات التعليم الريفى أن تكون اقتصادية من حيث التكاليف فمثلا استطاعت برامج التدريب المهنى الوطنية فى كولومبيا أن تخفض تكاليفها عند مراجعة استخدام وحدات تدريب متنقلة ، كما أن المراكز الصناعية المهنية فى شمال نيجريا قد استخدمت الوسائل المتاحة أثناء الليل كما استحدث رجالها مؤسسات تعليمية أخرى للعمل على أساس بعض الوقت .

ومن الميادين الحساسة التى تستطيع التعليم والتدريب أن يضطلعا بدور هام فيها من إعداد طاقة تنظيمية وإدارية فعالة للتنمية الريفية فان الكيان الإدارى القاصر، سواء على الصعيد الوطنى أو المحلى كثيراً ما يعطل تنفيذ البرامج الريفية وهى برامج تحتاج إلى تأييد شبكة من المؤسسات التى تشمل البلاد كلها أو المنطقه كلها مثل بنوك التنمية الريفية والاتحادات التعاونية

أنها تحتاج إلى مدربين وقادة محليين أقوياء وهكذا ينشيء التوسع فى برامج التنمية الريفية حاجات جديدة إلى التدريب فهناك حاجة إلى بذل جهد خاص فى التدريب على أوجه النشاط الخاص بالتنمية الريفية ولاسيما فى البلدان التى تضطلع ببرامج واسعة المدى. ثم إن تلبية الحاجات إلى القوى العاملة فى هذا المجال تقتضى وضع برامج شاقة لتدريب آخر لترقية موظفى مؤسسات التسليف ومشروعات لتعلم البائعين تقوم بتدريب القادة المحليين واستخدام المعلمين فى الإدارة التعاونية وفى المحاسبة بدلا من إنشاء مؤسسات جديدة(١).

وهكذا يمكن القول أن التنمية الريفية متكاملة الطابع إذ أن طاقة المشروعات التنموية التى تتم فى قطاع الريف يخدم بعضها بعضا فلا مجال هنا إلى تمييز بين مشروعات خدمية وإنتاجية فالتعليم مثلا يساعد على زيادة إنتاجية الفرد وله عائده المادى ، كما أن مشروعات الإنعاش الريفى تعود بالنفقة على القطاعات الأخرى .

---

١ — البنك الدولى — التعليم ورقة عمل قطاعية ديسمبر ١٩٧٤ ص ٣٦